# فوضى الحدود الليبية الجنوبية

أ. د. مُحَمَّد علي الأعور
قسم الجغرافيا/ كلية الآداب واللغات/ جامعة طرابلس– ليبيا
Alawarali47@gmail.com

**الملخص:**

السكان والمظهر الطبوغرافي والاستراتيجية السياسية: أبعاد محورية في ضبط الحدود السياسية الجنوبية، وصولًا إلى استدامة التنمية المكانية، وتكوين حاضر مستقبلي للقطاع الجنوبي من الدولة الليبية، وحمايتها من التغير الديموغرافي، بفعل ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، وانتشار العصابات الإجرامية، وأنشطة التهريب والعصابات المتطرفة، التي سيطرت وبشكل كبير على النطاق الحدودي، فمشكلة الدراسة والتي تكمن في عدة جوانب، تتعلق بالانفلات الأمني للحدود السياسية الجنوبية، والإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، التي ترتبت عليها، فندرة السكان والوضع الاقتصادي المتردي لدول الجوار، إضافة إلى الوضع السياسي والأمني للدولة الليبية، ما أثر سلبًا على الحدود الليبية عامة والجنوبية خاصة، ما أسهم في انتشار الفوضى الحدودية، والسؤال المحوري الذي يطرح نفسه –على صفحات هذه الورقة– يكمن فيما يمكن اتخاذه من إجراءات للسيطرة على الحدود، وتفعيل الهدف من وجودها، في ظل ما تعانيه الدولة الليبية من ضعف أمني وانقسامات مناطقية.

**الكلمات المفتاحية:** الجغرافيا السياسية، الحدود الليبية، قطاع أوزو، الطوارق، التبو.

تاريخ الاستلام:
2026/05/31
تاريخ القبول:
2026/06/18
تاريخ النشر:
2026/07/01

OPEN ACCESS

حقوق النشر: © 2026 للمؤلف (للمؤلفين). والناشر مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية. هذه المقالة منشورة بنظام الوصول المفتوح، ويتم توزيعها وفق شروط وأحكام ترخيص المشاع الإبداعي الدولي:

**CC BY-NC-SA 04**

Vol. 6, Issue.2, July 2026, pp481-514
ISSN : 2789-4843 (Online) 3080-0463 (print)
المجلد 6 العدد 2 ، يوليو 2026م

*Journal of Libya for Geographical Studies*
مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

# *Chaos on Libya's southern border*

**Prf. Mohammed ali alawar**
Department of geography / Faculty of Arts and languages
Tripoli university - Libya
Alawarali47@gmail.com

**Abstract:**

Population, topography, and political strategy are pivotal dimensions in controlling the southern political borders, leading to the sustainability of spatial development, the formation of a future present for the southern sector of the Libyan state, and its protection from demographic change due to the high rates of illegal immigration, the spread of criminal gangs, smuggling activities, and extremist gangs that have largely controlled the border area. The problem of the study lies in several aspects related to the security breakdown of the southern political borders and the resulting economic, social, and demographic problems. The scarcity of population and the deteriorating economic situation of neighboring countries, in addition to the political and security situation of the Libyan state, have negatively affected the Libyan borders in general and the southern borders in particular, contributing to the spread of border chaos. The central question that arises in the pages of this paper is what measures can be taken to control the borders and activate the purpose of their existence, in light of what the Libyan state is suffering from in terms of security weakness and regional divisions.

**Keywords**: Geopolitics, Libyan borders, Uzo sector, Tuareg, Tabu.

Received: 31/05/2026

Accepted: 18/06/2026

Published: 01/07/2026

OPEN ACCESS

Copyright © 2026 by the author(s). Published by the Journal of Libya for Geographical Studies. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution International License:

**CC BY-NC-SA 04**

**المقدمة:**

يُشكّل تأمين الأطراف – أو ما يطلق عليه الحدود السياسية– أحد أكبر التحديات التي تواجهها الدول، ويتيح ضعف مراقبة الحدود والسيطرة عليها ما يجعلها عرضة للعمليات غير المشروعة، وتهريب السلاح والبشر والمخدرات، إلى جانب كافة العمليات غير المشروعة من تهريب للوقود والبضائع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الدولة، اقتصاديًا واجتماعيًا وسكانيًا وسياسيًا، وليبيا منذ أمد طويل تعاني من اختراق حدودها، وخاصة الجنوبية منها، بفعل تنامي تجارة البشر، والتجارة غير المشروعة، وتهريب السلاح والمخدرات عبر حدودها البرية، الخالية من السيطرة والمراقبة بفعل العصابات المنظّمة المحلية منها والدولية التي اتخذت منها ملاذًا آمنًا، وبيئة خصبة لتنمية مواردها المالية غير المشروعة، والقيام بنشاطاتها الإجرامية، وزعزعة الأمن محليًا وإقليميًا ودوليًا، ولكي تتمكن ليبيا من وضع استراتيجية فعّالة لتأمين حدودها، ينبغي وجود سلطة مركزية قوية، قادرة على فرض سلطانها على مقدرات الدولة، والقيام بتفكيك شبكات المصالح الاقتصادية غير الشرعية، والكتائب المسلحة القبلية، والتي تغذي انعدام أمن الحدود، لحماية مصالحها الخاصة، فالحدود الليبية التي تمتد لمسافة 4348 كم تقريبًا، جلها تخترق مناطق صحراوية قاحلة ومخلخلة سكانيًا، ما مكن بسهولة اختراقها من قِبل العصابات المنظّمة، لتتحرك بحرية تامة وممارسة كافة الأنشطة غير المشروعة، ووفرت ملاذًا آمنًا للمتطرفين، وللمتمردين على سلطات بلدانهم، وتشكّلت هذه الدراسة من ثلاثة محاور رئيسة، كان أولها الإطار النظري، وما يحتويه من مقدمة ومشكلة وفرضيات، ومفاهيم ومصطلحات ودراسات سابقة؛ أمّا المحور الثاني فيتعلق بإشكاليات تأمين الحدود وعلاقتها بالسكان، خاصة الرحّل منهم، وامتدادهم القبلية على طرفي خط الحدود، والثالث يتعلق بمدي مساهمة الحدود الليبية بمكوناتها الجغرافية، في خلق الممارسات غير المشروعة، ضمن إقليم الدولة، وتأثيرها علي المحيط الإقليمي والدولي، وصولا لأهم النتائج والتوصيات والخاتمة.

**مشكلة الدراسة:**

تكمن في البحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها تأمين الحدود الليبية الجنوبية، والإشراف المباشر على بوابات العبور، ومن ثَمَّ يمكن التوصل إلى وضع قواعد يمكن من خـلالها وضع استراتيجية، تضمن مراقبة دقيقة للحدود، ومنع مظاهر الفوضى المترتبة على

عدم تأمينها وأحكام السيطرة عليها. ولبلورة مشكلة الدراسة يمكننا طرح التساؤلات الآتية:

– كيف تمكن السيطرة وتأمين الحدود الجنوبية في ظل ما تشهده البلاد من اختراقات فوضوية لحدودها حاليًا؟

– هل سكان المناطق الحدودية وامتدادهم القبلي على جانبي خط الحدود له الدور الأكبر في انتشار الفوضى الحدودية، وتحقيق مصالح خاصة قبلية أو فئوية؟

– هل عدم وجود رؤى سياسية واقتصادية للدولة المركزية، وتهالك أجهزتها الأمنية والعسكرية، قد أسهم في انتشار الفوضى الحدودية؟

**فرضيات الدراسة:**

1. أدى انعدام الرؤى الاقتصادية والسياسية والأمنية لمؤسسات الدولة المركزية إلى انتشار الفوضى الحدودية.
2. تُشكّل الأقليات المحلية التي تعيش على طرفي الحدود الجنوبية وطبيعتها المعيشية أهم مصادر انعدام الأمن الحدودي.
3. تسبب قطاع أمني وعسكري متهالك يفتقر إلى الإمكانات والتدريب في انعدام الأمن وانتشار الفوضى الحدودية.

**أهداف الدراسة:**

1. تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشكلات التي تعاني منها الحدود الليبية عمومًا، والقطاع الجنوبي على وجه الخصوص.
2. تحديد الاتجاهات المستقبلية للمنطقة الحدودية والتي ستعتمد على تبني عمليات التنموي المكانية لإحكام سيطرة الدولة وفرض سيادتها على نطاقها الحدودي.
3. تسعى الدراسة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه الدولة المركزية في فرض سيادتها على المنطقة الحدودية.

**أهمية الدراسة:**

1. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنّ البحوث التي تناولت فوضي الحدود محدودة، ومن ثَمَّ فإنّ فهم الانفلات الحدودي يشكّل أولوية للمعالجة، بما يمثله من أهمية على مستقبل الدولة الليبية ومجاوراتها الإقليمية.
2. ربما تشكّل الدراسة أهمية كبرى بالغة لصناع القرار الليبي؛ لتفادي المخاطر التي تواجه الدولة

ومحيطها الإقليمي.

3. تشكّل الدراسة أهمية كبرى لاستثمار واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية، خاصة أنّ الإقليم يزخر بثروات نفطية ومائية ومعدنية كبيرة، تعود بالنفع على اقتصاديات الدولة الليبية.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على الأخذ بالتكامل المنهجي، الذي تبنته العلوم الإنسانية في دراسة الظواهر والموضوعات التي تفرض طبيعتها التكامل الموضوعي، إلّا أنّ التكاملية لا تعني بالضرورة تجاهل الخصوصية المكانية التي تميز الدراسات الجغرافية، ما يقتضي منّا توظيف المناهج الآتية:

- **المنهج الوصفي**: لمراجعة ما توصّلت إليه الدراسات السابقة من نتائج تتعلق بخصائص المناطق الجنوبية عمومًا، والحدود على وجه الخصوص لتشمل الموقع والموضع والسكان والمظهر الطبوغرافي، والموارد الطبيعية والبشرية، والامتدادات القبلية عبر الحدود.
- **المنهج التاريخي**: وُظِف في تتبع مشكلة الحدود الليبية، وأهم القبائل التي تتحرك بحرية على جانبي الحدود، والوظائف التي مارستها في الماضي والحاضر.
- **المنهج التحليلي**: استخدم بهدف تحليل الظواهر باستخلاص العوامل والأسباب المؤثرة في ظهور الأهمية الحدودية، وبالتالي استخلاص النتائج التي تساعد على فهم الانفلات الأمني للحدود الليبية.

**الدراسات السابقة:**

واجه الباحثُ مشكلة حول الدراسات السابقة التي تناولت الانفلات الأمني للحدود الليبية، فمعظم الأبحاث والدراسات المعمقة نادرة، والقليل منها في الواقع مقالات في بعض الصحف والمجلات المحلية؛ لأنّ هذه المناطق بعيدة عن عاصمة الدولة، ومهملة منذ فترة طويلة، حيث تناولت بعض المقالات الصحفية المحلية طبيعة المشاكل التي خلقتها الأوضاع الحدودية، وتأثير ذلك على العلاقات مع دول المحيط الإقليمي للدولة الليبية، فالتخاذليات المحلية والدولية في إعادة أجهزة الأمن وتأهيل الجيش الليبي ودعمه ماديًا ومعنويًا وتوحيد صفوفه، جعله غير قادر على حماية الحدود، أو حتى الوصول إليها، بالرغم من أنّ الجيش في كل الدول المسؤول الأول على مراقبة حدود الدولة، وتأمينها من الأخطار الخارجية، وصرّح أكثر من مسؤول ورئيس أركان تولى هذا المنصب الحساس في الجيش منذ 2011م أنّ ثَمَّةَ

ضغوطات خارجية وداخلية تدفع لعدم تكوين الجيش الليبي، والاعتماد على الكتائب المسلحة، والدروع ذات الولاءات الجهوية والقبلية، والتي ليس من اهتماماتها تأمين الحدود خاصة الجنوبية منها؛ لطبيعتها الجغرافية الشاقة، واقتصر اهتمامها وتواجدها على العاصمة طرابلس ومحيطها، أمّا على المستوى الشعبي فالكل أصابه الذهول من عدم تفعيل الجيش والشرطة، خصوصًا أنّ السياسيين الذين كانوا ولازالوا في مناصب عليا، لم يكن ضمن أولوياتهم اتخاذ إجراءات فعّالة لتكوين قوة عسكرية تحافظ على حدود البلاد وتصون سيادتها، فالنتيجة كانت ولازالت تكمن في تعميق الأزمة القائمة، والاهتمام بالغنائم المادية، والبقاء في السلطة وتقاسم الثروات، ما فتح المجال لتغلغل عصابات الجريمة المنظّمة، والتنظيمات الإرهابية، وكتائب العارضة في دول الجوار، للحركة بحرية تامة وأحيانًا التدخّل لفرض سيطرتها على مفاصل الدولة وأدخلها في نفق مظلم يسوده انعدام الاستقرار، والانخراط في حروب ونزاعات أهلية ومناطقية، مما أدى هذا الوضع إلى انتشار الفوضى واختلال الأمن في المناطق الحدودية خاصة الجنوبية منها والتي شكّلت نقاط الانطلاق الأولى للهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والمشتقات النفطية، والذهب والسلع الغذائية، إضافة إلى أنّها شكّلت بيئة خصبة لأصحاب الفكر الديني المتطرف للعمل بحرية تامة لزعزعة الأمن والاستقرار محليًا وإقليميًا، وعلى الرغم من أنّ دراسة الحدود وإشكالياتها تُعدّ من القضايا الدولية الموغلة في القدم وحظيت باهتمامات كبرى في الدراسات الجغرافية، إلّا أنّ هناك نُدرة شديدة في الدراسات التي تناولت الفوضى الحدودية، فيما عدا بعض الدراسات التي تناولت أوضاع الحدود، أنواعها أهميتها والوظائف التي تؤديها، للمحافظة علي سيادة الدولة، ودفع الأخطار عنها، من أهم الدراسات التي تناولت جزئيًا أوضاع وتطور الحدود الليبية:

**– دراسة النجار، فاطمة، (2005) الهجرات الإفريقية إلى الجماهيرية: أسبابها خصائصها ونتائجها،** تناولت الدراسة تدفقات الهجرة الإفريقية، حيث تمحورت المشكلة البحثية حول دوافع وأسباب الهجرة المتنامية إلى ليبيا، وصولًا إلى النتائج التي ترتبت عن هذا التدفق بفعل ما تعانيه الدول الإفريقية من مشكلات اقتصادية وسياسية بفعل النمو السكاني وارتفاع معدلات البطالة والتصحر والجفاف؛ بسبب موجات الجفاف المتكررة، وانتشار الأمراض والفقر، وعصابات التهريب والحروب الأهلية، عوامل كلها أسهمت في تدفق المهاجرين سواء الذين طاب لهم المقام والاستقرار في ليبيا، أو الطامحين للوصول إلى أوروبا

بعبور البحر المتوسط، وتوصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: الآثار المترتبة على الأوضاع السكانية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول المنشأ والدولة الليبية بصفتها دولة عبور، ومحيطها الإقليمي والدولي، إضافة إلى ما تعانيه تلك المجموعات من مصاعب ومشاقّ نفسية ومادية وجسدية، قبيل الشروع في عبور البحر المتوسط.

– **دراسة موسى، جمال علي، (2006)** بعنوان **أثر ثورة المعلومات والاتصالات في الوظائف التقليدية للحدود السياسية للجماهيرية الليبية**، تناولت الدراسة أهمية الحدود وأنواعها والوظائف التي تقوم بها سواء كانت وظائف اقتصادية أو تأمينية، أو ثقافية واجتماعية أو سياسية، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ لكل دولة خصوصيات في سياستها الداخلية والخارجية، ولها أفكارها وعاداتها وتقاليدها في تأمين حدودها، والمحافظة على مكوناتها، وتضع القوانين والتشريعات التي تحافظ على إطارها المكاني، وتمنع المساس بثقافتها وهُويتها وسيادتها من الأخطار التي تهدد وجودها، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الحدود الليبية التي تخترق مناطق صحراوية شاسعة وغير مأهولة سكانيًا، وكانت نتيجة طبيعية للحدود الاستعمارية، والتي لم تراعِ في ترسيمها البُعد الديموغرافي، ما أسهم في تقسيم القبيلة بين عدد من الوحدات السياسية، كما حصل مع قبيلة الطوارق التي تنتشر في أربع دول، هي: ليبيا والجزائر والنيجر ومالي، أو قبائل التبو التي تقطن في كل من تشاد والنيجر وليبيا.

– **دراسة الحوات، علي وآخرون (2008)** بعنوان **الهجرة الإفريقية إلى شمال القارة انعكاسات ومضامين**، حُددت مشكلة الدراسة في تتبع حركة الهجرة الإفريقية، ومحاولة الكشف على ما يترتب عليها من آثار على المجتمع الليبي من تغيرات ديموغرافية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية في المستقبلين القريب والبعيد، ومن أهم محاور الدراسة مناقشة الأثر الديموغرافي، والتغير في التركيبة السكانية، وظهور أنماط سلوكية مخالفة لعادات وتقاليد المجتمع الليبي، ليس فقط على القرى والمدن الحدودية، بل سيتعدى إلى المراكز الحضرية، كما تناولت الدراسة آثار الهجرة على المجتمع الليبي من النواحي السياسية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وتوصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، أهمها: تعزيز السلطات في المنافذ الحدودية، وتشديد الرقابة على مسالك وطرق التسلل والتهريب والتجارة غير المشروعة والتي تسلك في الغالب طرقًا صحراوية وعرة وغير واضحة المعالم، ولكنها ليست بعيدة أحيانًا عن مراكز المراقبة والمنافذ الحدودية.

– **دراسة المسوري، مفتاح (2011) الحدود البرية: التاريخ، الآليات، الوثائق.** تناولت بالسرد والتحليلي والتاريخي المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الإيطالية –بصفتها الدولة المستعمرة للأراضي الليبية– والقوي الاستعمارية، وفرنسا التي كانت تهيمن على أراضي دول الجوار، وأكد الباحث على قانونية الاتفاقيات، وسلامة وضع الحدود الحالية، وأثنى على الجهود التي بذلتها تركيا، ومن بعدها إيطاليا التي جعلت من ليبيا وحدة سياسية متكاملة بهذه الرقعة الجغرافية المتسعة، ومن أهم ما توصّل إليه الباحث: تقديم مقترح أنْ تقوم الحكومة الليبية بتكليف شركة تخريط دولية للقيام بتجسيد الحدود وترسيمها، وفقًا للاتفاقيات السابقة، بإشراف مختصين ليبيين، للتأكد من سلامة التطبيق في رسم، وتحديد الأراضي الليبية.

– **دراسة المطردي، حواء، (2013) الحدود الليبية غير المحددة** حيث تمحورت مشكلة الدراسة حول الأسباب: السياسية والطبيعية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، التي حالت دون التوصّل إلى اتفاق بتعيين الحدود بين البلدين: الجزائر وليبيا، والتي يبلغ طولها حوالي 976 كم، وتناولت بالسرد التاريخي تطور الحدود الليبية الجزائرية، حيث تعرضت الدراسة للاتفاقيات التي تناولت الحدود الليبية الجزائرية بالتفصيل، منذ 1919م، وصولًا إلى اتفاقية 1956م، والتي كما يري الباحث أنّها لم تراعِ المعطيات الجغرافية الطبيعية منها أو البشرية، وهدفها تحقيق الأطماع الاستعمارية، ومن أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة: أنّ العوامل الديموغرافية والانتشار القبلي، وتحركاته عبر الحدود بين البلدين كانت ولازالت الدوافع وراء عدم التوصّل إلى اتفاق نهائي لترسيم وتعيين الحدود بين البلدين.

– **دراسة بالنور، خالد، (2020)** بعنوان **الإشكاليات الناتجة عن الحدود السياسية الليبية،** تناولت الدراسة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المترتبة على الحدود، وتحليل خصائصها الجغرافية والاقتصادية والسياسية، وإبراز تأثيرها على القبائل والجماعات التي تقطن تلك المناطق، وامتداداتها العرقية في دول الجوار، حيث تمحورت مشكلة الدراسة حول تأثير الأحداث والإشكاليات السياسة والتاريخية المترتبة على نشأة وتطور الحدود السياسة الليبية، وهل تواصلت الدولة الليبية مع جيرانها على معالجة هذه الإشكاليات على أسس سليمة، وانتهى الباحث إلى التوصّل إلى عدد من النتائج، كان أهمها: أنّ المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت بين الدول الاستعمارية لترسيم الحدود خلال

الحقبة الاستعمارية لم تراعِ التوزيع القبلي للجماعات القاطنة في مناطق الحدودية، ما أسهم في فصل المجموعات القبلية والعائلية أحيانًا، خاصة أنّ معظم هذه الفواصل الحدودية حُددت على أسس هندسية، حيث إنّها مناطق صحراوية شاسعة تكاد تكون خالية من التجمعات السكانية، وتمتد إلى مسافة تصل إلى 4570 كم، جلها تكاد تكون خالية من السكان والعمران، ما أثر سلبًا على فاعلية مراقبة وتأمين الحدود السياسية.

وباستعراض الدراسات السابقة نجد أنّ ما يميز هذه الدراسة عمّا سبقها يكمن في موضوعها الذي يتناول الفوضى الحدودية بشكل غير مسبوق، لتصبح سيطرة وانتشار العصابات الإجرامية المتخصصة في تجارة البشر والمخدرات، والذهب والسلاح والتشكيلات المسلحة المتمردة على حكوماتها والمجموعات المتطرفة هي الوضع الحالي للحدود الليبية عامة والجنوبية خاصة، حيث اعتمدت الدراسة على وصف الواقع، وتحليل مجريات الأحداث، لمحاولة التوصّل إلى الدوافع والأسباب التي أدت إلى ما آلت إليه الأوضاع الحدودية بين ليبيا وجاراتها بتتبع الأحداث التي تعاقبت على ليبيا عموما، والإقليم الجنوبي علي وجه الخصوص، وتطرقت الدراسات التي من ضمن أهدافها: إلقاء الضوء على دور القوي المحلية والإقليمية والدولية التي أسهمت في عدم توصّل الحكومة الليبية إلى اتفاق ترسيم الحدود مع دول الجوار، ومن أهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسات: أنّ طبيعة مسار الحدود عبر الصحراء الكبرى، وخلوها شبه التام من التجمعات السكانية، لم يكن سببًا في تأخير الاتفاق على تعين الحدود، بل ربما تخوف الدول من طموحات التبو والطوارق المنتشرين على طرفي الحدود في كل من الجزائر والنيجر وتشاد المطالبين بالانفصال وتكوين دولهم (الجمهوريات الصحراوية)، خاصة أنّ هذه المناطق غنية بمواردها الطبيعية من مكامن للنفط والغاز والمعادن، والموارد المائية الجوفية العابرة للحدود، وتناولت الدراسات المتنوعة بالتحليل والمناقشة الحدود الليبية بما يتمشى ومنطلقاتها، وإنْ اختلفت في عمق التحليل والمناقشة للإشكاليات المتنوعة والمختلفة المتعلقة بالحدود السياسية الليبية.

**مفاهيم ومصطلحات الدراسة:**

**الحدود الهندسية:** خطوط وهمية من صنع البشر غالبًا ما تتبع خطوط الطول أو دوائر العرض للفصل بين سيادة الدول، ولا وجود لها في الأصل على الطبيعة، ويتم رسمها كخطوط متصلة أو منفصلة على الخريطة، وفقًا للإحداثيات الجغرافية (السماك، 2010، ص123).

**الفوضى**: حالة من حالات انعدام النظام والاستقرار الأمني، والسيطرة المركزية، ما يؤدي إلى الإخلال بالأمن سواء على المستوى الشخصي أو العائلي، أو المؤسساتي أو الدولة.

**القبيلة**: هي مجموعة من السكان يرتبط أفرادها بروابط عائلية ولغوية، ومصالح اقتصادية مشتركة، ووحدة الأرض والثقافة، والتقارب والتمازج الاجتماعي والنفسي عوامل مشتركة بين أفرادها، وربما اتحد عدة العشائر لتكون القبيلة، والتي لم تعدْ تربطها فقط رابطة القرابة في الدم بل أيضًا اللغة المشتركة والأرض المشتركة (سمت، 1971، ص499)

**الهجرة**: أهم التعريفات لمفهوم الهجرة تعريف الأمم المتحدة الذي اعتبر أنّ الهجرة هي انتقال الفرد أو المجموعة من أرض تُدعى المكان الأصلي إلى أخرى قَصد الاستقرار تُدعى مكان الوصول. (غربي، 2012، ص52).

**هجرة غير شرعية**: وهي الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية يقوم من خلالها المهاجر بدخول دولة أخرى، دون وثائق سفر وتأشيرة دخول للدولة المهاجر إليها، أمّا المفوضية الأوربية فهي تُعدّ الهجرة غير شرعية بعد الدخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة في الاتحاد –بطريقة غير قانونية– بوسائط وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظّمة.

**تصنيف الحدود**: تُعّرف أدبيات الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية أنّ الحدود يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسة مفتوحة خاضعة للرقابة ومحصنة.

**السكان والحدود**: تشارك ليبيا حدودها البرية مع ستّ دول ذات كثافة سكانية مرتفعة، وموارد اقتصادية محدودة، وهي: مصر، السودان، تشاد، النيجر، الجزائر، تونس، الجدول (1):

**الجدول (1) الوضع الجغرافي لدول الجوار الليبي.**

| الدولة | المساحة كم$^2$ | عدد السكان م | الكثافة السكانية كم$^2$ | أطوال الحدود كم | معدل النمو السكاني |
|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 1.000.000 | 108 | 119 | 1115 | %1.8 |
| السودان | 1.886.000 | 51.66 | 29 | 382 | %2.4 |
| تشاد | 1.289.000 | 21.10 | 17 | 1.055 | %2.6 |
| النيجر | 1.267.000 | 28.07 | 22 | 354 | %3.0 |
| الجزائر | 2.382.000 | 47.55 | 20 | 982 | %1.41 |
| تونس | 163.610 | 13 | 79 | 459 | %0.58 |
| ليبيا | 1.665.000 | 7.47 | 4 | 4.348 | %1.36 |

ويبلغ إجمالي أطوال الحدود الليبية حوالي 4348كم، (الخريطة رقم 1) اثنتان من هذه الدول حبيسة (غير ساحلية) هما: تشاد والنيجر، واللذان تفصلهما عن ليبيا حدود صحراوية طولها 1409 كم، تكاد تكون خالية تمامًا من السكان المستقرين، وتقطنها قبائل من البدو الرحل من ذوي الامتداد القبلي في دول الجوار، والتي من أهمها: التبو والطوارق، وقبائل عربية أخرى، تربطها علاقات أسرية واجتماعية بفعل هجرة واستقرار جزء منها في تلك الدول بسبب الحروب والصراعات التي تعرّضت لها ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي، وهذه القبائل في مجملها بدوية غير مستقرة اتخذت من الصحراء الكبرى موطنا لها، وتتجول بحرية في أصقاعها بحثًا عن الماء والكلاء لماشيتهم، دون اعتبار لمفهوم خط الحدود السياسية، والذي أوجدته اتفاقيات القوى الاستعمارية للفصل بين مناطق نفوذها، والتي لم تأخذ في الاعتبار الامتداد القبلي، وطبيعة الحياة المعيشية لسكان هذه المناطق، فقبيلة التبو –التي تشكّل إحدى القبائل الكبرى الصحراوية– يتحرك سكانها عبر الحدود الجنوبية، التي يبلغ تعدادها حوالي 450 ألف نسمة، يتنقلون بين جنوب شرق وجنوب غرب ليبيا، وشمال تشاد والنيجر، أمّا الطوارق الذين يُقدر تعدادهم بنحو 1.2 مليون نسمة، فيتوزعون على مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو وجنوب غرب ليبيا، ولا توجد في ليبيا بيانات إحصائية وافية ودقيقة عن الأعداد الإجمالية للتبو أو الطوارق من ذوي الأصول الليبية، بالنظر إلى أنّ الإحصاءات السكانية الأولية الليبية غير دقيقة، وليست على درجة كبيرة من التفصيل، أمّا حاليًا فتضاعفت أعداد المهاجرين ـ ليس من ذوي الأصول الليبية فحسب ـ بل من كل القبائل والمجموعات الأفريقية والآسيوية، والتي أصبحت تشكل أغلبية مطلقة في بعض قرى ومدن الجنوب الليبي مثل ربيانة، وحميرة، وتجرهي، ومرزق، بفعل موجات الهجرة الكبيرة من الدول المجاورة، خاصة بعد 2011م، حيث استفاد المهاجرون من عوائد النفط الليبي في الحصول على فرص عمل، وتوفير ظروف معيشية أفضل مما هي عليه في بلدانهم الأصلية (المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2023، ص7) ساعد ذلك على إحكام وسيطرة التشكيلات المسلحة القبلية والمجموعات المتطرفة، وبشكل فعّال سكانيًا وعسكريًا واقتصاديًا على جزء كبير من المناطق والمدن الحدودية الصحراوية في الجنوب، والتي تمتد من الكفرة في أقصى الشرق إلى القطرون وتجرهي والويغ وقرى ومدن حوض مرزق، وصولًا إلى غات غربًا.

**الخريطة (1) المدن الحدودية وأطوال الحدود البرية الليبية بالكيلومتر مع دول الجوار.**

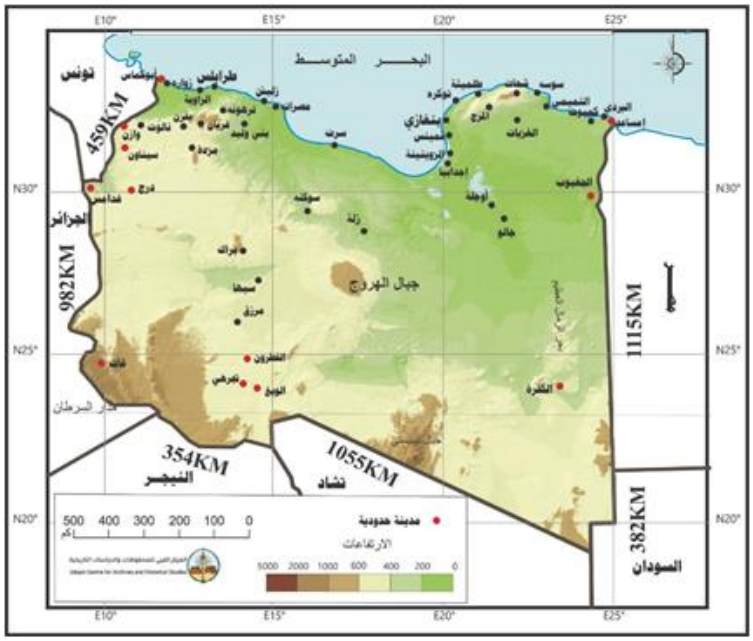


**المصدر**: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، (بدون تاريخ).

ومع أنّ الأراضي التي يتجولون بها قديمًا مناطق صحراوية شاسعة، إلّا أنّ امتداد تواجدهم حديثًا شمل منخفض مرزق، وصولًا إلى سبها ومجاوراتها شمالًا، غير أنّ مكانتهم واختلاطهم واندماجهم مع المجتمعات المحلية، والقبائل القاطنة بإقليم فزان تكاد تكون منعدمة؛ لاختلافاتهم اللغوية والاجتماعية والثقافية، بينما يتواجد الطوارق في الجنوب الغربي من إقليم فزان، وينتشرون في القطاع الممتد بين أدهان مرزق وغات، وصولًا إلى غدامس في الشمال. خلافًا للتبو نجد الطوارق في الجنوب الغربي يتركزون في قرى ومدن محددة غالبية قاطنيها من الطوارق، مع وجود بعض السكان المحليين الذين تربطهم علاقات اجتماعية واقتصادية ومصاهرة أحيانًا دون تمايز بينهم، ما جعل الخلافات بينهم محدودة، وفي الغالب لا تتعدى الخلافات الشخصية، أمّا الطوارق المتواجدون شمالاً في غدامس وما جاورها فاندماجهم مع المجتمع المحلي محدود، ما ولّد خلافات قبلية كبرى مع السكان المحليين وصلت إلى الصراع المسلح بعد 2011م، وهاتان القبيلتان غير العربيتان تنتشران بشكل واسع من السودان شرقًا إلى موريتانيا غربًا، وأغلبهم بَدْوُ رحل، يتنقلون وراء قطعان ماشيتهم في ربوع

الصحراء الكبرى، وبالتالي تأثروا كثيراً بخطوط مسارات الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية، دون مراعاة لتجمعاتهم السكانية، والموارد الطبيعية السطحية، المائية منها والعشبية، التي يعتمدون عليها في حياتهم المعيشية، وامتدادهم القبلي، الذي سبق وجود تلك الاتفاقيات الاستعمارية، لترسيم الحدود السياسية للدول الصحراوية (المطردي، 2013، ص10).

**أولاً: التبو**: من القبائل القديمة التي استوطنت الصحراء الكبرى، ويعتقد أنّ موطنها الأصلي إقليم تبستي، إلّا أنّ طبيعتهم البدوية، وترحالهم ضمن مناطق صحراوية شاسعة، سِمَاتُها التطرف مناخيا وغطاؤها النباتي القليل دفعتهم للتنقل والترحال، وراء الكلاء والماء في النطاق الممتد بين أطراف بحيرة تشاد جنوبًا، وأطراف حوض فزان شمالًا، ومن الشمال الشرقي للنيجر غربًا، إلى الطرف الأقصى من شمال غرب السودان، والتبو في ظل المعلومات الشحيحة المتاحة عنهم عرقيا، ليسوا عرباً أو امازيغ أو زنوجاً بل هم مستوطنون أفارقة، اتخذوا من الجزء الأوسط من الصحراء الكبرى موطناً لهم، فهم رعاة يتحصنون بجبال تبستي واينيدي الوعرة تضاريسيًا، يتنقلون بين الشِّعاب والأودية، وأطراف الواحات والقري الصحراوية، وراء قطعان حيواناتهم، ويقيمون خيامهم حيثما تسمح لهم المواسم والأنواء بالتخييم، ويقدر عدد التبو بأكثر من 300 ألف نسمة، ينتشرون في مناطق مختلفة، من تشاد والنيجر وليبيا. (حرير، 2002، ص32) إلّا أنّ الفراغ السياسي الذي أعقب انهيار النظام في ليبيا 2011م، وانعدام الحماية الحدودية، وانتشار القحط والجفاف في دول الجوار دفع بالتبو الذين كانت الصحراء والبداوة حياتهم بالاستقرار والتوطن بالواحات والقرى التقليدية للتبو الليبيين الذين قُدر عددهم عام 1957م بحوالي ألفين نسمة، يعيش معظمهم في تجرهي والقطرون والكفرة (عبد الهادي، 2019، ص43) بينما يتجول الكثيرون منهم في الصحراء الشاسعة لطلب الماء والعشب لحيواناتهم، دون اعتبار للفواصل الحدودية التي أقرتها الدول الاستعمارية، فالكثير منهم فضل الاستقرار والاتجاه إلى ليبيا بعد 2011م، بفعل الانفلات الأمني الحدودي، ونشاط عصابات تهريب البشر والمخدرات، والأسلحة والسلع المدعومة وتدني الأوضاع المعيشية والحياتية، بفعل التغيرات المناخية، وانتشار الجفاف والحروب الأهلية والصراعات القبلية، في دول الجوار الليبي، ليتضاعف عدد المهاجرين التبو والقبائل الأخرى من دول الجوار صوب الأراضي الليبية، ليشكلوا الأغلبية السكانية لبعض القرى والمدن بإقليم فزان، خاصة في حوض مرزق، والتبو شأنهم شأن التجمعات القبلية الأخرى المتحالفة معهم،

أرادوا بعد 2011م، تعزيز مكاسبهم السياسية والاقتصادية وحق المواطنة، خاصة بعد وعود المجلس الوطني الانتقالي بتحسين الأوضاع المعيشية والحياتية للجميع، ليشمل القبائل والقرى الحدودية، حيث بدأ عدد كبير منهم بعد استقرارهم بتقديم طلبات المواطنة للحكومة الليبية المؤقتة آنذاك، خاصة المقيمون في الكفرة والقطرون وتجرهي ومدروسة وأم الأرانب وحميرة ومرزق، ولتحقيق مطالبهم استطاعوا تكوين كتائب عسكرية، إضافة إلى سيطرتهم على بعض المجالس العسكرية المحلية في مناطق تواجدهم، خاصة في حوض مرزق والكفرة، واستطاعوا تأمين كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، وسيارات الدفع الرباعي من المخازن العسكرية في القواعد الجوية في واو والويغ الحدوديتين، ونظرًا للأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية في دول الجوار الجنوبية، فقد نزح العديد من الأسر والعائلات من شمال تشاد والنيجر، إلى جانب أولئك الذين هجروا قطاع أوزو في الثمانيات من القرن الماضي، وانتقلوا من القطاع بعد حكم محكمة العدل الدولية، وترسيم الحدود بين الدولتين، ليصبح الإقليم ضمن الأراضي التشادية، وبالتالي اتجه عدد كبير منهم نحو الأراضي الليبية، وبتشجيع من النظام السابق، واتخذوا من الكفرة ومرزق وتجرهي والقطرون وام الأرانب وحميرة كمعاقل لهم، على اعتبار تلك المناطق تمثّل التواجد التقليدي الخاص بالتبو الليبيين. (الفيتوري، 2013، ص8)

ومع مقتل القذافي في 20 أكتوبر 2011م، وانهيار وحدات وكتائب الجيش الليبي والشرطة المتواجدة في الحدود، والمعسكرات والقواعد الجوية الجنوبية القريبة منها، سيطرت كتائب التبو المسلحة بحكم الأمر الواقع، على تلك القواعد والحدود الجنوبية بما في ذلك المنافذ البرية. ومن الطبيعي أنْ يؤدي هذا التغيير إلى السيطرة الكلية على المجالس العسكرية، واحتكار الأسلحة والذخائر، والتحكم في المنافذ الحدودية، مما أدى إلى توليد العداء لهم بين صفوف العرب الليبيين في الجنوب، خاصة القبائل العربية التي كانت تحتكر تهريب السلع المدعومة، والسيطرة على المنافذ الحدودية، والذين كانوا ولا يزالون ينظرون إلى التبو على أنّ أغلبهم غير ليبيين، وأنّ تبستي شمال تشاد الموطن الأصلي لهم، وكانت المنافسة كبيرة على ممرات التهريب خاصة بعد ظهور مكاسب جديدة من انفلات الحدود، مثل تهريب البشر والمخدرات والسلاح والمشتقات النفطية، ما أدى إلى توترات أمنية، وصلت إلى الصدام المسلح بين التبو، والقبائل المسيطرة على الحدود تقليديا، وتقاطعت هذه مع ما يتعلق بقضايا العرقية والمواطنة، ففي الكفرة أدى استيلاء كتائب من التبو على المناطق الحدودية

والمجالس العسكرية إلى الإخلال بتوازن القوى المحلية، خاصة مع القبائل التي كانت تحمي عصابات التهريب، والتي كانت تفرض الأتوات والرسوم على البضائع العابرة، وتتحكم في تجارة السلع المهربة، وإدارة بعض الملاجئ الآمنة، لعصابات التهريب والاتجار بالبشر، وكان حادث إطلاق النار الذي نجم عنه وفاة رجل من قبيلة الزوية، على أيدي ميلشيا من التبو في أوائل فبراير 2012م، أدى إلى إشعال صراع مسلح بين قبيلة الزوية والتبو، حيث تصاعدت وتيرة الصراع بسرعة، حتى وصل إلى استخدام القذائف الصاروخية والأسلحة المضادة للطائرات، وقنابل المدفعية لتدمير المباني وتهجير العائلات. (الفيتوري، 2013، ص10) ولم يكن الحال مختلفًا في القطاع الغربي، حيث وصل الصراع بين التبو مستعينين بقبائل أخرى من قرعان تشاد وجنجاويد السودان، لمحاولة السيطرة على مدينة سبها العاصمة الحالية لإقليم فزان، ما نتج عنه تدمير العديد من المباني السكنية، والمنشأة العسكرية والإدارية في كل من حجارة والقرضية، التي من ضمنها قلعة سبها الأثرية، وقاعة الشعب، ومطار سبها، وبعد تراجع نفوذ التبو ومناصريهم في سبها، وسيطرة القبائل والقوي المحلية على الأوضاع الأمنية، انتقل الصراع المسلح جنوبا إلى مدينة مرزق، العاصمة التقليدية للإقليم، ما أدى إلى التهجير الكلي لسكانها الأصليين الذين يبلغ تعدادهم حوالي 50 ألف نسمة، وتدمير منازلهم ومزارعهم ومحالهم التجارية، إضافة إلى المرافق الحيوية بالمدينة.

وعلى حين نجد أنّ العواقب الأمنية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية المترتبة على فوضى الحدود تبدو شديدة الوضوح، خاصة في مدن وقري الجنوب الغربي بفعل سيطرة عصابات التهريب والجماعات الدينية المتطرفة، ومجموعات المتمردين من تشاد والنيجر والسودان، والتي تشترك جميعها في المحافظة على ترسيخ الوضع الحالي، وتصبح المناطق الحدودية مع النيجر وصولاً إلى السودان، خارج سيطرة وسيادة الدولة المركزية، وأصبحت عصابات تهريب البشر والسلع والمخدرات والسلاح والذهب والمشتقات النفطية، تحت حماية وسيطرة كتائبها المسلحة غير النظامية، والتي تتبع القبائل المحلية، وتُحكم سيطرتها على الطرق والمنافذ الحدودية، وبالتالي نشطت عمليات التهريب، التي تتم عبر الطرق والمنافذ، التي تسيطر عليها تلك لمجموعات، ولم يكتفِ أبناء القبائل الحدودية بالسيطرة على مناطق شاسعة من منخفض مرزق، بل تمّ تنظيم أنفسهم سياسيًا، وأصبح لهم تمثيل في مؤسسات الدولة، في كل من طرابلس وبنغازي للضغط على الحكومة المركزية، لتحقيق مطالبهم في إصلاح قضايا

المواطنة، للأعداد الكبيرة التي نزحت من تشاد والنيجر، وتوفير الخدمات الأساسية والوظائف الإدارية في قطاعات الدولة، وتكليفهم رسميا بحماية الحدود، أمّا مطالبهم السياسية فهي بسيطة تتمثّل أساسًا في المشاركة الفعلية في المناصب العليا للدولة. أمّا الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة، والاتحاد مع مناطق التبو في الدول المجاورة، فهو أمر مستبعد إلى حد كبير كما عبر عنه زعماء التبو، فالمناطق التي يقطنها التبو وقبائل أفريقية أخرى، فقيرة وبلا خدمات أساسية تعليمية أو صحية، وجلها مناطق صحراوية تكاد تكون خالية تمامًا من الطرق المعبدة أو الممهدة التي تصل بين القرى والبلدات المتباعدة جغرافيًا، وإنْ وجدت فهي متهالكة تزحف عليها الرمال، كما هو الحال في الطريق الرابط بين سبها والقطرون، ولا تتوفر بها سبل الحياة المعيشة في هذه التجمعات السكانية بأي شكل من أشكال، وفشلت الحكومات المتعاقبة في توفير المطالبات المحدودة والبسيطة لهذه القبائل، خاصة توفير الأمن، وإحكام السيطرة على الحدود، وتوفير سبل المعيشة، ما دفع السكان عندما أتيحت لهم الفرصة، من أخذ زمام المبادرة، وتكوين كتائب مسلحة أحكمت السيطرة على الحدود والطرق المؤدية لها، وامتهن البعض منهم التهريب، والتعاون مع العصابات الإجرامية الدولية، والجماعات الدينية المتطرفة، وكتائب المتمردين من السودان وتشاد والنيجر، والتي وجدت بيئة مناسبة للثراء، والقيام بالأعمال غير المشروعة للكسب المادي السريع، لشراء السلاح والذخائر، والقيام بمهاجمة دولهم، بعيدًا عن السلطة المركزية في الشمال، والتي غابت تمامًا ولازالت عن المشهد في الإقليم الجنوبي؛ فانعدام الأمن وعدم سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية أسهم في زعزعة ثقة سكان المناطق الحدودية في سلطان الدولة وفرض سيطرتها، وبالتالي تقديم الخدمات الأساسية لهم، ما جعلهم يشعرون أنّ الدولة لا يمكنها تحقيق ما يطمحون إلى تحقيقه، وبالتالي ليس من التهريب وانفلات الأمن الحدودي والذي تحقق لهم بفعل الكتائب القبلية المسلحة، والعصابات الإجرامية وهذا ما لم تستطع الدولة المركزية تحقيقه.

**ثانياً: الطوارق:** ينتشر الطوارق الذين يُطلق عليهم الشعب الأزرق أو الملثمين من غدامس إلى سواحل المحيط الأطلسي، ومن جبال أطلس شمالًا إلى مصب نهر السنغال جنوبًا، وهم أبناء الصحراء الكبرى، ذات المناخ الحار والجاف، والغطاء النباتي الذي يكاد يكون معدومًا، ما دفعهم للتنقل والترحال، وراء الكلأ والماء، ويتركز الطوارق في الجنوب الغربي من ليبيا،

وبشكل أساسي في مدن وقرى وادي الآجال (وادي الحياة). والطوارق من المجتمعات المغلقة التي يعتمد أفرادها شأن سكان الصحراء الكبرى على القبيلة التي تتولى حماية أفرادها، وترعى شؤونهم الحياتية، بفعل ظروف الحياة القاسية، سواء كانت مناخية أو علاقات عدائية مع القبائل الأخرى، التي تتنافس معهم على العشب والماء نوادر الصحراء، والطوارق الذين عاشوا في قرى ومدن غرب ليبيا بمعزل عن القبائل الأخرى، لم يدخلوا في صراع مع القبائل أو السكان المحليين في مناطق انتشارهم في الجنوب الغربي، ويعود هذا إلى التعايش السلمي تاريخيًا بين الطوارق والسكان المحليين، ولم يكن بينهم تمايز أو خلاف عرقي أو اجتماعي، وأنّ المدن التي يتواجد بها الطوارق وبأعداد كبيرة، مثل: غات وأوباري والعوينات وتقرطين في أقصى الجنوب الغربي لم يكن فيها بالمقابل عدد كبير من السكان المحليين أو القبائل العربية، ومع ذلك فقد عانى الطوارق كثيرًا من فكرة أنّهم قاتلوا إلى جانب القذافي عام 2011م، وبالتالي واجهوا التمييز والهجوم اللفظي أحيانًا من السكان المحليين، إلّا أنّ الصِّدام العسكري لم يحدث بين الطرفين في الجنوب الغربي لعدم وجود كتائب قبلية مسلحة، إلّا تلك التي كانت بقيادات تتبع للنظام السابق يترأسها ويتواجد من ضمن جنودها أفراد من قبائل الطوارق، أمّا في غدامس حيث يقيم عدد من الطوارق إلى جانب السكان المحليين، وفي القرى المجاورة، فقد دخل هؤلاء في صراع مسلح مع كتائب الغدامسية المسلحة فور سقوط طرابلس، وكانت تشكيلات غدامس ومجلسها العسكري، التي كانت تتمتع بدعم من المجلس الوطني الانتقالي حفزت الطوارق على إنشاء كتائب مسلحة، ومجلس عسكري محلي خاص بهم، لتنظيم شؤون مناطقهم، والمحافظة على هُويتهم ومكتسباتهم وحماية ممتلكاتهم، وهاجم الطوارق مدينة غدامس في سبتمبر 2011م، مدعين أنّ الغدامسية كانوا يدمرون منازل وممتلكاتهم، ويقومون بعمليات اعتقال لشباب الطوارق وطردهم من المدينة، ونتيجة لهذا الصراع المسلح فقد لقى ثمانية أشخاص مصرعهم في القتال الذي اندلع بين الطرفين، وبالرغم من توقف القتال مؤقتا، إلّا أنّ أسباب الصراع بقيت ولم تعالج جذريًا، ووضع المجالس العسكرية والمخالفين، الذين رغب كال الجانبين في أنْ يقدموا إلى العدالة لم يحدث، وبقيت الأمور من دون حل، ما أجج الصدامات للمرة الثانية، خلال النصف الأول من العام 2012م. (الفاضلي، 2008، ص120-121)

ويفضل الطـوارق في غدامس ـ بعكس طـوارق الجنـوب الغربي ـ الاستقلال والمطالبة

بالحكم الذاتي، وعلى كتائبهم المسلحة تأمين دفاعاتهم الخاصة، بدلاً من وضع ثقتهم في الحكومات المؤقتة أو وجهاء المجتمع المدني، الذين يسعون للتفاوض حول السالم بين الطوارق والغدامسية، وقام المجلس العسكري بغدامس عام 2012م بطرد الرجال من الطوارق، وسمح للنساء والأطفال بالبقاء في المدينة، للاستفادة من الخدمات التعليمية، والمستشفيات والمرافق العامة بالمدينة، وانتقل الرجال إلى البلدات الصغيرة المجاورة لغدامس، وفر آخرون إلى الجزائر، أو أبعد من ذلك إلى النيجر ومالي، ويعلق الطوارق آمالهم على إنشاء مدينة جديدة خاصة بهم، والتي يسمونها الوال، باعتبار ذلك الحل الوحيد القابل للاستمرار حيث لا يمكنهم التعايش مع السكان المحليين في غدامس، ويدعي بعض من ممثلي الطوارق وخاصة المتطرفين منهم أنّ تمرد الطوارق في مالي سيساعد في الحيلولة دون المزيد من تهميشهم، أكثر من أي مبادرة للسلام قد يتبناها الطرف الآخر، وتحصل المجلس العسكري للطوارق على ترسانة كبيرة من الأسلحة والذخائر للدفاع عن مواطنيهم، وتحسبًا لعمليات المواجهة مع الغدامسية، ونشطت عصابات التهريب في نقل الأسلحة للجزائر ومنها إلى شمال النيجر ومالي لدعم الطوارق في مواجهتهم مع حكومات تلك الدول، ووفقًا لذلك فإنّ هذه الأمور تستدعي من الحكومة المركزية، الاستماع لمطالب هذه القبيلة، وتحقيق الحد الأدنى منها علي الأقل لأنّ التجاهل سوف تكون عواقبه وخيمة، خاصة وأنّهم متواجدون في مناطق حدودية، ويتحركون بحرية تامة، ساعدهم في ذلك وجود امتدادات قبلية لهم في الدول المجاورة، ويمكنهم السماح لأبناء عمومتهم من سكان مالي والجزائر بالدخول والاستقرار في المناطق التي يسيطرون عليها، لعدم وجود سلطة حكومية لمراقبة الحدود وخلو المنطقة من الموانع الطبيعية، أو الحواجز التي تمنعهم من الدخول أو الخروج بحرية إلى هذه المناطق، واعتمد الطوارق على معاهدة الصداقة الموقعة بين الحكومة الليبية وفرنسا أثناء فترة احتلالها للجزائر في 10 أغسطس1955م، والتي أعطت لسكان الحدود حق العبور لرعي مواشيهم، والتزود بالمياه، وممارسة الزراعة الموسمية، وإعفاء منتجاتهم من أية رسوم جمركية، خاصة أنّ الحدود تسير في مناطق قليلة المعالم الطبيعية، والمراكز العمرانية والسكانية.(الدناصوري، 1967، ص59)

وبالتالي ظلت قبائل الطوارق على تواصل مستمر، مع أبناء عمومتهم في دول الجوار، خاصة المتواجدين في غدامس وما حولها، بالقرب من منفذ الدبداب، وغات القريبة من معبر إيسين وما جاورها.

## الصراعات الحدودية الليبية:

الجدول (2) الكثافة السكانية لدول جوار الجنوب الليبي:

| الدولة | عدد السكان (مليون) | معدل النمو% |
|---|---|---|
| السودان | 51.66 | 2.4 |
| تشاد | 21.10 | 3.0 |
| النيجر | 28.07 | 3.1 |
| الجزائر | 47.55 | 1.28 |
| ليبيا | 7.47 | 1.05 |

**المصدر**: تقديرات البنك الدولي لعام 2025م.

أدى سقوط النظام في ليبيا وانهيار كتائب الحماية للنظام إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا وعلى كل الجبهات، حيث لاتزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية، البالغ طولها 4348 كيلو متر، والخالية من السكان تحيط بها دول ذات كثافة سكانية عالية الجدول (2) وموارد اقتصادية محدودة، ما جعل الحدود غير منضبطة، وربما غير قابلة للضبط، وخارج السيطرة المركزية للدولة الليبية في طرابلس، فيما عدا رأس اجدير والسلوم، حيث لم تتمكن القوات الليبية أو المليشيات من السيطرة ولو جزئيًا على الهجرة غير الشرعية، وتهريب الأسلحة والذخائر والمخدرات ومشتقات النفط، والذهب والسلع الأساسية المدعومة والتي تتدفق عبر الحدود، ومن كل المنافذ.

ومع الانهيار الكلي للمنظومة الأمنية، وقوات الشرطة الحدودية بعد القضاء على حكم النظام في الدولة الليبية ودخول البلاد في الاقتتال الجهوي والقبلي للسيطرة على مفاصل الدولة، وانتشار الجماعات المتطرفة التي أحكمت سيطرتها على بعض المدن، وتكوين إمارات إسلامية، وظهرت مكان الكتائب الأمنية أعداد كبيرة من التشكيلات المسلحة، والمجالس العسكرية، في كل المدن والقرى الجنوبية، والتي تصف نفسها بالكتائب العسكرية، التي تعمل باسم ثورة 17 فبراير، إلّا أنّ ولاءاتها في الغالب قبلية أو مصالح فردية. (عبد الهادي، 2019، ص43)

وبما أنّ العديد من هذه الجماعات لم يشارك على نحو واسع في القتال ضد قوات القذافي، فإنّ ولاء هذه التشكيلات بالكاد يتعدى القبائل أو الأشخاص اللذين ساهموا في

تشكيلها، وكان هذا واضحاً بشكل خاص في المناطق الحدودية الليبية، التي كانت بعيدة جدًا عن المعاقل الثورية، في بنغازي وطرابلس ومصراتة والجبل الغربي، وتسبب الفراغ في السلطة المركزية للدولة الليبية، الذي نجم عن غياب سلطة الدولة، وانتشار الكتائب والسالح في الإقليم الجنوبي، ما أدى إلى نشوب صراعات محلية وقبلية، للسيطرة على المراكز الحدودية، والتجارة غير الشرعية، واشتد التنافس بين القبائل بفعل التعدد والتنوع في الكتائب المسلحة؛ وقد استولت الكتائب التي جاء البعض منها من قبائل حدودية، مستعينة بعناصر وتشكيلات غير ليبية، بهدف فرض رؤيتها الخاصة لوظائف الدولة، وفرض ثقافتها ولغتها ورايتها، لتصبح جزءًا أساسيًا في دستور الدولة المستقبلي؛ وانخرطت هذه التشكيلات إسْميًا ضمن وزارتي الدفاع والداخلية، وأوكل إلى البعض منها مراقبة الحدود والطرق المؤدية لها ضمن مناطق تواجدها، وانخرطت المجموعات القبلية وكتائبها المسلحة، في القتال من أجل السيطرة على طرق التجارة والتهريب من المتحكمين التقليديين، أو بانتهاز الفرصة لتصفية حسابات قديمة مع أولئك الذين يرون أنّ أعدادًا كبيرة من أفراد هذه القبائل غير الليبية، ومرتزقة من أنصار النظام السابق؛ صحيح أنّ أعمال القتال تراجعت إلى حد كبير، في المدن الشمالية بعد 2020م، إلّا أنّ المدن والقرى الحدودية الجنوبية لاتزال في حالة من الصراع المجمد، حيث ينحصر دور القوات الأمنية، والكتائب الجهوية والمنطوية تحت مسميات وزارتي الدفاع والداخلية في المحافظة على مصالحهم الشخصية، وتأمين مواقعهم، وعقد الصفقات مع عصابات التهريب العابرة للحدود، والجماعات الدينية المتطرفة، والمتمردين من دول الجوار؛ ونتيجة لهذا الوضع من الانفلات الأمني استطاعت القبائل الحدودية تكوين مجموعات وكتائب مسلحة، للسيطرة على الحدود الواقعة ضمن مناطق حركتهم التقليدية. فالتّبو احكموا سيطرتهم على الحدود مع تشاد والنيجر، أمّا الطوارق –خاصة القاطنين في غدامس وما حولها– فأمنو طرق تواصلهم مع أبناء عمومتهم، في الجزائر ومالي والنيجر والسنغال؛ وكلتا القبيلتان التبو والطوارق من المجموعات العرقية غير العربية، التي تقطن جنوب الصحراء، وبفعل شعور هاتين القبيلتين بالتهميش والدونية، وارتباط البعض منهم بالنظام السابق أصبحوا أقل ميلاً للتعاون مع الحكومة المركزية، لفقدان الثقة بمؤسساتها، والتجأت وتحت حماية الكتائب العسكرية القبلية، للانخراط في عمليات التهريب غير المشروع بكافة أنواعه، لتحسين أوضاعهم المعيشية، و أصبحت البالد فعليا بلا حدود، ومرتع لعصابات المتاجرين

بالبشر، والمخدرات والسلاح، والمشتقات النفطية والسلع الأساسية بمختلف أنواعها، ما جعل الصحراء ملاذا آمنا للمهربين والمتطرفين من بوكو حرام، إلى داعش والقاعدة، والكل يتنافس للسيطرة على عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة.

فالقبائل وامتدادها على جانبي الحدود، وانعزالها وعدم اندماجها مع المجتمعات المحلية والقبلية، التي تقطن جنوب البلاد، شكلت أحد أهم مصادر انعدام لأمن الحدودي، فالتهميش الذي تعرضت له هذه المكونات المجتمعية المحلية ولفترة طويلةمن خلال ممارسات الدولة، وانعدام سلطاتها المركزية والمحلية، دفع تلك المجموعات إلى اختيار بدائل، لمعالجة أوضاعهم الحياتية وتعزيز نفوذها عدديًا، والتي من ضمنها تشجيع أقربائهم في دول الجوار للنزوح شمالاً، خاصة نحو حوض مرزق والكفرة لخلق خلل في الكثافة العددية للسكان، وإثبات دورهم في فرض شروطهم المستقبلية، ساعدهم في ذلك مكتسباتهم المالية الكبيرة التي جنوها من التجارة غير المشروعة، وعمليات تهريب البشر والأسلحة والذخائر والمخدرات، والذهب والمشتقات النفطية والسلع الغذائية.

**غياب سلطان الدولة وعدم تأمين حدودها:**

تسبب عجز الحكومات المتعاقبة منذ2011م، عن السيطرة على الحدود، واقتصار السلطة على المدن الساحلية، وربما في العاصمة طرابلس، ونتج عن الاقتتال والصراع المسلح بين الكتائب مشاكل كبيرة للدول المجاورة، والدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط، فتهريب الأسلحة والمتاجرة بالبشر، وتجارة المخدرات والمشتقات النفطية، تتحرك ضمن الأراضي الليبية، وبحرية تامة عبر الحدود، ودون رقيب أو حسيب، وذلك بفضل الجماعات الإجرامية والقبلية، وكتائب المتمردين والمتطرفين، وسيطرتها على المنافذ والطرق الصح اروية وبوابات العبور، ما أسهم في توثيق العلاقة مع شبكات الجريمة المنظمة في أوروبا وأمريكيا الجنوبية، والتي رأت أنّ ليبيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والفراغ السياسي والأمني والسكاني، الذي تعانيه المنطقة الجنوبية على وجه الخصوص، جعلها مكانًا ملائمًا لنشاطها الإجرامي من تجارة البشر، إلى تجارة الذهب والمخدرات والسلاح، حيث شكّلت هذه المجموعات الإجرامية حلقات نفوذ تراتبية لتهريب البشر، تبدأ حلقتها الأولي في بلدان المنشأ، ذات الكثافة السكانية العالية والموارد الاقتصادية المحدودة، في دول الساحل والصحراء ووسط أفريقيا والسودان ومصر، والحلقة الثانية مركزها الأراضي الليبية من الحدود الجنوبية، إلى سبها

مركز إقليم فزان، والتي شكلت أكبر المحطات التي تنطلق منها طرق تجارة المخدرات وحبوب الهلوسة ( الترامدول) وتجارة البشر والسالح جنوبا وشمالا، تليها الحلقة الثالثة انطلاقًا من سبها في اتجاهين: أحدهما إلى شرق البلاد عبر منخفض الجفرة، باتجاه زلة ومرادة، ثُم مدن الشرق الليبي، والاتجاه الآخر ينطلق إلى الشويرف، مرورا بوادي الشاطئ، والتي تنشط بشكل خاص في تهريب البشر شمالًا، حيث تتولى العصابات التي تتخذ من أودية وصحاري الشويرف مقرًا لها، متخذة طريق النهر مسلكًا رئيسيًا للوصول إلى بني وليد، التي تشكّل مركزًا مهمًا لإيواء المهاجرين الذين يصلون إليها من الجنوب والشرق، مشكِّلة المحطة الرابعة، ومن بني وليد تنطلق رحلات الهجرة حلقة خامسة إلى مدن الساحل، المتخصصة في تجهيز ملاجئ الإيواء ومراكب الموت، لعبور البحر المتوسط، وهذه الحلقات تحكمها توافقات تشكّل مناطق نفوذ وسيطرة مطلقة للعصابات المحلية ضمن حدودها، والتي تعمل بالتنسيق مع مجاوراتها من العصابات، وشبكات الجريمة المنظمة الدولية، حيث تعمل العصابة على تأمين المهربات وحراستها، من خلال الكتائب المسلحة التابعة لها، ولا تسمح للآخرين بالعبور إلّا من خلالها، وتحت إشرافها المباشر، هذه الحلقات لها ارتباطات وتحالفات داخلية وخارجية، والبعض منها يخضع لعصابات إجرامية دولية، خاصة تلك المتخصصة في تجارة المخدرات، وتهريب السلاح والبشر، وجميعها تعمل على زعزعة الأمن، ليس داخل الحدود الليبية فقط، بل في دول غرب أفريقيا، ويتضح هذا بشكل خاص في غرب السودان، وشمال مالي والنيجر ونيجيريا وشمال تشاد، حيث يقوم متمردو الطوارق بالتحالف مع الجماعات الدينية المتطرفة من أنحاء دول الساحل، باستخدام الأسلحة المهربة من ليبيا، للسيطرة على الأقاليم الشمالية، طموحًا في تكوين إمارة إسلامية، في المناطق الصحراوية الشاسعة، والتي يكون سلطان الدولة شبه معدومة، وبفعل الفراغ الأمني الحدودي، وتواجد مجموعات من التبو والطوارق ذوي الأصول الليبية، الذين تربطهم علاقات أسرية و عرقية ولغوية مع نظائرهم في شمال تشاد والنيجر ومالي، قد أسهم في وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، من مكونات هذه القبائل، إضافة إلى قبائل أخرى من شرق تشاد، وغرب السودان، لتستقر في الأراضي الليبية، أو تنقل في قوارب الموت عبر البحر المتوسط؛ ويرجع هذا إلى صعوبة الأوضاع المعيشة في دول الجوار، وربما فرصة للقبليين المحليين، لتحقيق مكاسب سياسية، حيث يلعب الامتداد والتواجد المساحي والعدد السكاني، عوامل مهمة في تحقيق هذه الغاية.

(سلامة، 2015، ص79)

واستغلت العصابات الإجرامية المجموعات الفقيرة من تحقيق أهدافها وطموحاتها، خاصة المجندين التابعين للكتائب المسلحة، والمتواجدين قريبًا من خط الحدود، أو الطرق والمسالك التي تستخدمها في أنشطتها الإجرامية، والمتجهة من وإلى الدول المجاورة.

وكانت ليبيا ولاتزال إحدى أهم منطلقات تهريب البشر إلى أوروبا، خاصة إلى إيطاليا، حيث لا تبعد جزيرة لأم بيدوزا التابعة لإيطاليا أكثر من 600 كيلومتر عن شواطئ ليبيا الغربية، ما يجعل القوارب والجارفات المتهالكة، والمكتظة بالمهاجرين غير الشرعيين تتجه إلى هذه الجزيرة، والتي تشكّل بداية الانطلاق إلى دول حوض المتوسط وغرب أوروبا، وإذا ما وصلت القوارب إلى الجزيرة وتمّ إنقاذ ركابها من قِبل السفن المتواجدة في البحر المتوسط، ونُقلوا إليها فإنّهم سيصبحون في الأراضي الإيطالية.

وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين واجهت أوروبا تناميًا ملحوظًا في الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات من غرب إفريقيا، ومن الدول الجوار الليبي، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى مطالبة ليبيا، وغيرها من الدول المغاربية بتشديد الرقابة على حدودها.

ولكي تتمكن ليبيا من إنشاء استراتيجية أمن حدود فعّالة حقًا يتعين عليها القيام بما لم تقم به أيّة حكومة ليبية سابقة، وتتمثّل في تفكيك كل الكتائب المسلحة القبلية والجهوية، والقضاء على شبكة المصالح الاقتصادية المحلية، والموجودة لدى قبائل الحدود الليبية، ومدن الساحل المتخصصة في الأنشطة غير المشروعة، من تجارة البشر والوقود والمخدرات والسلاح، وهذا يتطلب التصدي للقضايا المجتمعة العويصة، في القرى والمدن الحدودية، والتي من بينها قضية المواطنة، إلى جانب تطوير بدائل قانونية لاقتصاد السوق السوداء، وسوف تحتاج قوات الحدود إلى إعادة هيكلة وتدريب عالٍ تقريبًا من الصفر، وتوفير الإمكانيات المادية والتقنية للمراقبة، وتسهيل حركة العبور القانوني. وهذا يتطلب استلام الجيش مهمة المراقبة من الجماعات والكتائب المسلحة القبلية التي تسيطر على حدود ليبيا حاليًا، فإجراء إصلاح حقيقي لمنظومة القوانين والتشريعات لتنظيم الحدود ستكون عملية طويلة وشاقة على اعتبار أنّ الحدود في أغلبها ليست محددة، وتحكمها مصالح دول الجوار التي ورثتها عن المستعمرين الذين اتفقوا عليها، تبعًا لما تقتضيه مصالحهم دون اعتبار لمتطلبات السكان المحليين

الاجتماعية والمعيشية ما زاد من تعقيدات المشاكل الحدودية، وهذا يعني أنّ المناطق الحدودية المضطربة –خاصة الجنوبية منها– ستمثّل تحديًا كبيرًا بالنسبة لكل من ليبيا ومجاوراتها وأوروبا لفترة طويلة في المستقبل، وقالت وزارة الدفاع الليبية: إنّها جاهزة لبناء نظام مراقبة فعّالة وحديثة لحدودها. (سلامة، 2015، ص84)، يعمل من خلال الأقمار الصناعية، ومنظومات حاسوبية، وتدريب عدد من منتسبي وزارة الداخلية خارج البلاد. وفي مدارس عسكرية أوروبية من أجل توفير كوادر قادرة على التعامل مع تقنية المعلومات، ومنع المسلحين وعصابات التهريب من دخول أراضيها، وتهدف هذه الاستراتيجية إنْ طبقت إلى (حماية الحدود) ومحاربة عمليات تهريب السلاح والمخدرات والسلع التموينية والوقود، والحد من الهجرة غير الشرعية.

**الحدود الليبية وعلاقتها بالتجارة غير المشروعة:**

على الرغم من أنّ النظام السابق تمكّن من وقف تدفق المهاجرين عبر الحدود البحرية لليبيا –والتي استخدمت من قِبله أحيانًا لأغراض سياسية– إلّا أنّ النظام لم ينجح أبدًا في إحكام سيطرته على حدوده الجنوبية بفعل ارتباط المجموعات التي تعمل في التهريب من القبائل المحسوبة على النظام والتي اقتصر نشاطها في تهريب السلع المدعومة، فالوضع السائد في الجنوب الغربي بصحاريه الشاسعة، والخالية تمامًا من السكان، خاصة مثلث (السلفادور) الواقع بين ليبيا والجزائر والنيجر، الذي مثّل خط وشريان الحياة لعصابات التهريب والجريمة المنظّمة، والتي تتغذى على غياب أجهزة الدولة أمنيًا واقتصاديًا، فخلال حكم القذافي كان تهريب البشر نتاج حسابات سياسية استخدمها النظام للضغط وابتزاز الدول الأوروبية والأفريقية، لتحقيق مصالح سياسية، فقد تحدث أحد ضباط الشرطة في مدينة مرزق الواقعة في أقصى الجنوب عن درجات متفاوتة من الالتزام بملاحقة الجيش والشرطة الحدودية، والمتمركزة في قاعدة الويغ لعصابات التهريب التي تسلك الطرق والمسالك الصحراوية القريبة، والتي تمر أحيانًا بالقرب من القاعدة العسكرية، وأنّ البعض من أفراد الحراسة أحيانًا يساهمون في تقديم يد العون والمساعدة للمهربين، بل والنصح حول السياسات المتبعة من السلطات وفقًا لحسابات النظام وأوامره في ذلك الوقت، فالفشل في السيطرة على الحدود الجنوبية يتمثّل في شبكة العلاقات الشخصية المعقدة والمتداخلة بين مسؤولي الأجهزة الأمنية وممثلي السلطات العليا، الذين كانوا يشرفون اسميًا على نقاط العبور، ووجهاء القبائل الحدودية،

وشبكات التهريب، وبالتالي سيكون من الصعب جدًا على الحكومة الجديدة التي لا تتعدى سلطاتها محيط العاصمة معالجة هذا النهج الراسخ في ممارسات الدولة سابقًا، وفرض السيطرة وبشكل كامل على حدود البلاد. (سلامة، 2015، ص82)

كان نقل البضائع المدعومة والاتجار بها عبر الحدود يتم عادة من أجل هامش الربح الكبير الذي يتحقق بفعل التباين في المستوى المعيشي مع الدول المجاورة؛ فانعدام السيطرة على ممرات العبور كان بفعل تغاضي سلطات الدولة عن المراقبة الفعلية، وحركة تنقل القبائل بحرية عبر الحدود، ما جعل اقتصاد سكان تلك المناطق يعتمد كليًّا على حركة البضائع والسلع، والتهريب بكافة أشكاله، وهذا النمط من الاقتصاد المحليّ يتمتع بجذور أعمق بكثير من جذور الدولة الليبية نفسها، وفي الواقع أنّ منظومة القوانين المعمول بها في ليبيا حتى الآن، لا تجرم بشكل واضح بعض جوانب اقتصاد الاتجار بالسلع، كما أنّها لا تلتزم بشكل كامل باتفاقية الأمم المتحدة، لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الحدود الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالتواطئ مع السلطات المحلية، وحكومات دول الجوار أحيانًا.

وكانت هناك مجموعة من الحوافز التي تدفع العصابات الإجرامية أهمها المشاركة الفاعلة لقطاع كبير من المجتمع المحلي في السوق السوداء، والتجارة غير المشروعة، والتي اعتمدت خلال حكم النظام السابق على تهريب السلع المدعومة، وتهريب البشر، عندما تسعى السلطات الليبية إلى استخدام هذا الملف لابتزاز الدول الأوروبية أو الأفريقية. وأظهرت المقابلات التي تناولتها بعض من الدراسات، وأجريت مع بعض مسؤولي الهجرة، وعناصر حراسة المنافذ والمسؤولين المحليين لإعطاء صورة متكاملة حول آلية عمل منظومة القوانين، وكيفية تسخيرها لمصالح شخصية، أو تحقيق سياسات حكومية، علمًا أنّه ليس من الممكن دائمًا التثبت من بعض النقاط من حيث الجوهر، فقد أجمع كل الذين تمت مقابلتهم على أنّ المسؤولين الحكوميين، والسكان المحليين على حد سواء كانت لديهم الرغبة الجانحة التي تدفعهم للسماح باستمرار التهريب؛ فالسلطات الحدودية نظريًا تتولى بانتظام إيقاف وتفتيش المركبات والأفراد قبل عبورهم للبوابات الحدودية، سواء أكان ذلك قانونيًا أم لمنافع شخصية، وتنتظر المركبات أيامًا عدة أحيانًا لعبور الحدود، أو استكمال السير على الطرق العامة وصولًا إلى الحدود، بفعل التعقيدات التي تمارسها الوحدات الأمنية، والتي دوافعها وراء إقامة هذه الحواجز فرض الضرائب والرسوم غير المحددة قانونًا، بغض النظر عن طبيعة ومحتوى حمولة

المركبة. (سلامة، 2015، ص25) فالرشاوى التي يتقاضاها أفراد الحراسة تعطي الفرصة للمركبات بعبور الحدود أو تعجيل عمليات التفتيش الجمركي، وهذه الإجراءات دوافعها ليست الرغبة في تطبيق القانون، بل تحقيق مصالح ومنافع شخصية، وعلى الرغم من أنّ المسؤولين المحليين، والكتائب المسلحة القبلية بعد 2011م، يقومون أحياناً بعرقلة حركة المرور سواء على الطرق العامة، أو بوابات العبور الدولية، لتحقيق مكاسب شخصية فالعاملون في الكتائب القبلية والتي نصبت نفسها لحماية الحدود، وتطبيق القانون، وفرض ضرائب وإتاوات العبور ازدادت حياتهم ثراء؛ بفضل استمرار وجودهم، وتنصيب أنفسهم لتطبيق القانون في هذه المواقع، والتي أحياناً ليس هناك مبرر لوجودها.

**مظاهر الاستفادة من الحدود:**

1. حظى الاقتصاد غير الرسمي في النظام السابق باعتراف مسؤولي الحدود، حيث إنّ بعض المسؤولين يستفيدون من العمولات والرشاوى، التي تقدّم لهم من قِبل عصابات التهريب، في حين نجد السكان المحليين المتاجرين، يستفيدون من العبور السريع للبضائع والسلع، بينما نجد عددًا من المتطوعين في الأجهزة الأمنية ـ من العرب والتبو والطوارق ـ من سكان القرى الحدودية، يعملون برواتب متدنية في الشرطة والجيش، ومكلفين بالعمل في البوابات الحدودية، وبفعل تدني مستواهم المعيشي استطاعت عصابات التهريب إغرائهم ماديًا، لتسهيل مهامها الإجرامية.

2. كانت القضايا ذات الصلة بالاقتصاد والمواطنة بعد 2011م، تشكّل قاسماً مشتركاً بين العديد من المواطنين والمهاجرين، المنخرطين في أجهزة الدولة المكلفة بالحدود، وبين أقاربهم العاملين في اقتصاد السوق السوداء والتهريب؛ وكان طبيعياً أنْ يتبيّن الجميع أنّ هذا النوع من التجارة غير المشروعة مربح أكثر، من العمل في الوظائف الحكومة، وهو ما ساعد على استغلال العصابات للعاملين في الدولة، والاستفادة من تسهيلاتهم لأنشطتها غير المشروعة، وغرس نظام السوق السوداء بالكامل، داخل المجتمع المحلي.

3. يشكّل اقتصاد الاتجار بالبشر مصدراً كبيرًا للدخل بما تتقاضاه العصابات من المهاجرين، إلى جانب كونها مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة، ومصدراً حتى للمتطوعين في التشكيلات المسلحة المتطرفة، فالمتاجرون بالبشر والمخدرات، والسلاح والذهب والسلع، حالياً يستخدمون بعض الطرق شبه الرسمية، والأكثر استخداماً وأمناً من غيرها، للدخول إلى

الأراضي الليبية، فالمهاجرون الخاضعون لإشراف وتأمين عصابات التهريب، يدخلون من بوابات التوم والويغو القطرون، وغات والعوينات وأوباري، إذا كانوا قادمين من النيجر ومالي وغرب أفريقيا، أو عبر أودية جبال تيبستي ومعطن السارة وبئر بشري، إذا كانوا قادمين من تشاد ووسط أفريقيا باتجاه الكفرة، أو يدخلون إلى الكفرة عبر العوينات، إذا كانوا قادمين من السودان وأريتريا وشرق أفريقيا، وبعد وصولهم إلى هناك يوضعون في معسكرات سرية شديدة الحراسة خاصة بشبكات التهريب، والتي غالبًا ما تكون لها مواقع في أغلب المدن، انطلاقًا من الحدود، وصولاً إلى المدن الساحلية، يُكلَّف المهاجر بالعمل مؤقتا، لتوفير الأموال اللازمة، لمتابعة تكاليف الانتقال، وصولاً إلى مدن الساحل الشمالي، وبعد ذلك إمّا يستقرون هناك للعمل وإرسال ما يتقاضونه إلى أسرهم، أو ينخرطون في العمل لتوفير الأموال اللازمة لمتابعة الرحلة إلى أوروبا عبر قوارب الهجرة غير الشرعية؛ فشبكات الاتجار بالبشر تعمل على طول الحدود الجنوبية مؤمنة بالكتائب التابعة لها، أو بعض الأفراد التابعين للحكومة والمتعاونين معها، لتسهيل حركتهم على الطرق والمسالك، خارج معابر الدخول الرسمية، وبعد انتهاء النظام السابق عام 2011م، أصبحت الحدود مفتوحة بالمطلق لهذه العصابات الإجرامية، بل أصبحت القوة المسيطرة على الحركة الحدودية والصحراوية، ومندمجة ضمن التركيبة السياسية للمجتمع المحلي، ومع أنّ الدولة المركزية غالباً ما كانت تعلم بوجوده الأنشطة، إلّا أنّها عاجزة عن محاربتها، أو الحد من ممارساتها المشبوهة، فسلطات النظام السابق كانت تضيق الخناق عليها أحياناً، وتستغل نشاطها لتنفيذ أهدافها السياسية، وإنْ كانت إجراءات وطرق الاحتواء، دائماً ليست واضحة، إلّا أنّها استخدمت العمالة غير القانونية أيضا لتوفير العديد من الخدمات الحكومية، التي لم يكن المواطنون الليبيون يقبلون العمل بها، خاصة عمليات النظافة في المدن، وعمليات التفريغ والمناولة وأنشطة البناء.

4. الحوافز نفسها التي تسمح في التجارة بالسلع والسلاح والمخدرات والبشر عبر الحدود ترجع إلى عدم وجود فرص عمل بديلة، وضعف المرتبات الحكومية، وانعدام الخدمات الأساسية، وانعدام فرص العمل في المدن والقرى الحدودية، إضافة إلى وجود علاقات قبلية قوية عبر الحدود، وضعف حجم الإنفاق على الجهات المكلفة بمراقبة الحدود بشكل كامل وهذه ليست وليدة 2011م بل كانت موجودة في عهد النظام السابق أيضاً. ونظراً إلى ندرة البدائل الاقتصادية، وانعدم التنمية المحلية، وتدني الخدمات بالنسبة إلى العديد من سكان

الجنوب الليبي فإنّه من المستبعد أنْ يتغير هذا الوضع في المستقبل القريب، ما يجعل تأمين المناطق الحدودية لليبيا في غاية الصعوبة والتعقيد، فالحكومة المركزية تواجه قضيتين محليتين شائكتين، تتعلقان بتحسين الأوضاع للسكان المحليين، وفرض السيطرة الحدودية، وهما وجود منطقة جنوبية مهملة، اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، يعتمد سكانها إلى حد كبير على التجارة عبر الحدود، لتأمين معيشتهم، وقطاع أمني متهالك، يفتقر إلى التنسيق المركزي الواضح، والروح المعنوية المتدنية، للأفراد المكلفين بتأمين الحدود، إضافة إلى التدخلات الأجنبية، ما أدى إلى الفوضى الحدودية، وانعدام الأمن في المناطق الجنوبية.

5. استطاعت التشكيلات المسلحة المناوئة والمتمردة على حكومات الدول المجاورة في تشاد والنيجر التمركز في المنطقة الجنوبية، وتجهيز المعسكرات في مناطق مختلفة من الإقليم، والتي من أهمها حطايا كل من: تمسه وتربو وبن غنيمة، وجبال الهروج والبعيدة نسبيًا عن القرى والتجمعات السكانية، للتمركز والتدريب، ثم الانطلاق والقيام بعمليات عسكرية، ومهاجمة المهام الحيوية ببلدانهم انطلاقاً من الأراضي الليبية، واستفادت هذه المجموعات من توفر السلاح والذخائر ومركبات الدفع الرباعي لعناصرها من خلال السيطرة على مخازن الأسلحة في القواعد الجوية، ومعسكرات الجيش في كل من واو والويغ، وكونت هذه التشكيلات علاقات تعاون مع الكتائب القبلية التي استعانت بها في مصادماتها مع الكتائب والمكونات المحلية في كل من: سبها ومرزق والتي أسهمت في تدمير البنى التحتية، والمواقع الأثرية، وتهجير السكان المحليين، وحرق بيوتهم وممتلكاتهم.

**النتائج والتوصيات:**

1. على الدولة الليبية المركزية ـ وبالتعاون مع السلطات المحلية، وشيوخ القبائل والأعيان ـ الاهتمام بآمال وتطلعات، ومخاوف عدد كبير من السكان في القرى والمدن الحدودية، خاصة تلك المناطق التي يشكل سكانها امتدادًا قبلياً في دول الجوار، وهما قبيلتا: التبو والطوارق، اللتان تشكلان الأقليات غير العربية في المنطقة الحدودية، للجنوب الغربي والشرقي للأراضي الليبية.

2. ولّدت النزاعات الطائفية، التي اندلعت خلال 2011 و2012م، عبر الحدود الجنوبية الطويلة لليبيا، وما شهدته الصراعات المسلحة شمالاً الكثير من القلق بين صفوف قبائل التبو والطوارق، مما أجبر هاتين القبيلتين إلى اللجوء لأقاربهما في دول جنوب الصحراء، كشبكة

أمان ودعم اجتماعي وسياسي وعسكري، لمواجهة الكتائب العربية، ومع أنّهما اتخذتا مواقف متعارضة خلال ثورة 17 فبراير، حيث إن كلتا القبيلتين وصل بهما الحال، إلى فقدان الثقة كلياً، بما تمخضت عنه تلك الثورة، وتمثّلت ردود أفعالهما بتشكيل كتائب مسلحة، للمحافظة على هُويتهم العرقية ومصالحهم، خاصة حرية التنقل عبر الحدود، والتواصل مع امتداداتهم القبلية في الدول المجاورة، ووصل الأمر للبعض من متطرفيهم إلى المطالبة باستقلالهما الذاتي، أو على الأقل الحكم الذاتي، في المناطق التي تشكل أغلبية سكانها من هاتين القبيلتين.

3. إنّ انعدام تعاون هاتين القبيلتين ـ سواء مع الجيش الليبي، أو مع الكتائب المسلحة أو شرطة الحدود ـ جعل فكرة ضبط الحدود أقرب إلى الخيال أو الحُلم؛ هذا وتعترف كلتا القبيلتان بمنتهي البساطة أنّ الحدود من الناحية العملية، مفتوحة على مصراعيها، ولكن ما لم يتم الاهتمام بمصالحهما المحلية فإنّهما ليستا مستعدين للمساعدة، في معالجة مصالح الدولة الليبية، في تأمين هذه الحدود.

4. معالجة الحوافز والدوافع الاقتصادية التي نتيجتها فوضي الحدود، وازدياد نشاط التهريب، بفعل فساد حرس الحدود المحلي، والاستيلاء على المراكز الحدودية من قِبل الجماعات المسلحة القبلية، وعدم التعاطي مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية العميقة والصعبة التي عليها منطقة الجنوب بفعل التغير الديموغرافي، وارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين، من تشاد والنيجر والسودان ومالي، ما يهدد باختلال التوازن السكاني، والتي أصبحت تشكّل غالبية في بعض المدن والقرى الجنوبية. ومن شأن الحلول الأمنية البحتة سواء باستخدام وسائط التقنية، أو تكثيف قوات الحدود لن تحل المشكلة، أو تخفف من وطأتها أو الحد منها، بل الحل يكمن في التحقق من مواطنة أبناء هذه القبائل، وتشجيعهم على الانخراط في قوات مراقبة الحدود، وتحسين أوضاعهم المعيشية، ما سيكون له الدور الأكبر في ضبط الحدود وإحكام السيطرة عليها.

5. تأمين حدود البلاد الشاسعة لا يتأتى إلّا بإصلاح القطاع الأمني، وإضفاء الطابع الرسمي عليه، وذلك من خلال: توفير الموارد المالية، للتجهيز بالمعدات ومنظومات المراقبة، وتدريب العناصر، والرفع من كفاءتهم الأمنية والتقنية، وتحسين البنية الأساسية، لمراكز الأمن الحدودية، والأهم هو إصلاح النظام الإداري في البلاد، بحيث يمكن وضع حلول واضحة لسلطة اتخاذ القـرار، والتنسيق بين الإدارات المختلفة، والتي لها عـلاقة بأمن الحـدود، والتعاون فيما بينها،

خاصة على المستوى التنفيذي.

6. على السلطات المركزية تبني مشاريع تنموية واستيطانية وخدمية، وتبني الاستثمار في القطاع البشري بخلق برامج للتدريب والتأهيل للقوي العاملة، وتشجيع المشاريع الاقتصادية الفردية والمشتركة، في القرى والمدن الحدودية، لتحل هذه المشاريع محل الدخل من التجارة والأنشطة غير المشروعة، وتحسين الدخل للأفراد والمجموعات.

7. على السلطات المركزية الاهتمام برعاية الشباب، وخلق فرص عمل للعاطلين، وتشجيع الحِرَفِ والصناعات التقليدية، وتنظيم ومراقبة تجارة العبور، وتبني البرامج والخطط العلمية، لمعالجة كافة القضايا، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي أهملت منذ إنشاء ليبيا كدولة حديثة.

8. معالجة المطالب الأساسية لسكان المناطق الحدودية، والصعوبات التي تعترضهم بصورة كلية، فيجب أنْ تقدّم للقاطنين في المناطق الحدودية، مساحة سياسية واقتصادية وتنموية بتوفير برامج التعليم الحرفي، وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية، ويجب أنْ ينتهي فرض الرسوم والجمارك، من جانب شرطة الحدود والكتائب المسلحة، وتعطيل المسافرين التعسفي، علي الطرق العامة، حيث إنّ جميع هذه الإجراءات تشجع على استخدام ممرات غير رسمية، للتهريب وتفادي دفع الرسوم والأتوات التي تتقاضاها الكتائب المسلحة.

9. أعلنت ليبيا إغلاق حدودها مع جيرانها الأربعة في الجنوب، وهي الجزائر، والنيجر، وتشاد، والسودان، بسبب تدهور الوضع الأمني في جنوب البلاد، حيث أعلنت: أنّ منطقة الحدود نطاق عمليات عسكرية مغلقة. (الفيتوري، 2013) وبحسب النص الذي أوردته وكالة الأنباء الليبية فإنّ المؤتمر الوطني العام ـ أعلى هيئة تشريعية في البلاد ـ قرر إغلاق الحدود الجنوبية لليبيا مؤقتاً إلى حين تنظيمها وإعادة فتحها، بالتنسيق مع دول الجوار. هذا القرار لم يرَ النور في تطبيقه، فالحدود تحت سيطرة الكتائب المسلحة القبلية، والتي لا تخضع للسلطة المركزية، والمؤتمر لا يملك وسيلة لتنفيذ قراره.

10. توفير تنسيق أفضل داخل مؤسسات الدولة يمثّل خطوة أولى حاسمة حيث يتوجب على الإدارات التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع العمل معاً لتأمين حدود ليبيا، سواء من خلال المنافذ الرسمية، أو الطرق والمسالك الصحراوية، وذلك من خلال تسيير الدوريات الثابتة

والمتحركة، لقطع الطريق على العصابات الإجرامية، والجماعات الدينية المتطرفة.

11. يتعين على الحكومة المركزية البدء في التعاون على المستوى التنفيذي، وتطوير وسائل التواصل المباشر مع زعماء القبائل، لتفكيك المجموعات القبلية المسلحة، وانخراط أفرادها ضمن القوات النظامية، من الجيش والشرطة، ووضع الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية، لمعالجة الأمن الحدودي على نحو أفضل، وبشراكة تكاملية بين السلطات المركزية والمحلية.

12. على الدولة التغلب على استغلال الكتائب القبلية للحدود والسيطرة عليها، وهذه مشكلة سياسية جوهرية تحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد كبح جماع الكتائب القبلية المسلحة، بل يجب على الدولة دمج عناصر هذه الكتائب ضمن قوات الجيش والشرطة، والقيام بإصلاح حقيقي، لتطوير هذه المؤسسات الأمنية، لإحكام السيطرة، واستعادة ثقة واحترام سكان المناطق الحدودية، للقوانين والتشريعات السائدة.

13. تحفيز التنمية المحلية، ومعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والذي سوف يتطلب على وجه الخصوص إنشاء المزيد من المؤسسات الحكومية المحلية القوية والفاعلة، وتقديم الخدمات الأساسية في المراكز الحضرية الحدودية، وتفعيل دور المؤسسات الإعلامية، لتوعية السكان المحليين، بالمخاطر الناجمة عن الخلل في عدم إحكام السيطرة على الحدود، وإبراز الأخطار التي تشكلها العصابات الإجرامية، والمجموعات الدينية المتطرفة في اختلال الأمن والمستوى المعيشي للسكان.

**الخاتمة:**

انطلاقا من الإشكاليات التي انبثقت عنها هذه الدراسة، وما احتوت عليه من معلومات، والتحقق من فرضيات الدراسة، أصبح واضحاً أنّ الحدود الليبية في أوضاع فوضوية، وغير مستقرة على كافة الأصعدة، وأنّ عصابات التهريب، والمجموعات المتطرفة، والمجموعات المتمردة من دول الجوار أحكمت السيطرة كلياً على المعابر الحدودية، وحولت بعض المدن إلى مركز مهم للمخدرات، والسلاح وتجارة البشر، والذهب والمشتقات النفطية، واستطاعت هذه العصابات، فتح آفاق التعاون مع العصابات الإجرامية الدولية، وحولت الأراضي الليبية إلى أكبر مركز لتجارة عبور الممنوعات، ونجحت ليبيا إلى حد ما،في إحراز بعض التقدم الدبلوماسي المحدود مع جيرانها بشأن توقيع اتفاقيات ثنائية جديدة، متعلقة بأمن الحدود، إلّا أنّ هذه الدول أيضاً لا تملك السيطرة الفعلية على حدودها، ففي فبراير

2012م توصّلت ليبيا إلى اتفاق ثلاثي مع تشاد والسودان حول مراقبة الحدود وتأمينها، ثم اتبعته باتفاقين مماثلين مع الجزائر في مارس وأبريل من نفس العام، كما وقّعت صفقة أخرى مشابهة مع تونس في مارس من نفس العام، لكن حتى الآن لم يتم التوصّل إلى مثل هذا الاتفاق مع النيجر التي ماطلت في الاستجابة لطلبات الجانب الليبي، والتي لاتزال تستضيف عدداً من أعضاء النظام الليبي السابق المنفيين، لكن في ظل عدم وجود جيش متماسك، أو شرطة قوية في وزارة الداخلية لا يمكن تنفيذ هذه الاتفاقيات وأنّ قيمتها لا تكاد تتجاوز قيمة الورق الذي كتبت عليه.

وفي حقيقة الأمر لا الدولة ولا الجماعات المسلحة غير النظامية في الشمال تمتلك التقنية أو الخبرة أو حتى الرغبة الحقيقية في مراقبة الحدود والسيطرة عليها، وجُلّ اهتماماتها فرض السيطرة على العاصمة والمدن الشمالية، وتأمين بقائهم في السلطة، والاستحواذ على الموارد المالية للدولة الليبية إلى أطول فترة ممكنة، أمّا السيطرة الفعلية على المناطق الحدودية، كانت ولازالت للكتائب المسلحة القبلية، والعصابات الإجرامية، والمجموعات المتطرفة والمجموعات المتمردة من تشاد والسودان، والتي استقرت في مناطق صحراوية صعبة، وبعيدة عن السلطة المركزية، والتجمعات السكانية، لممارسة أنشطتها بحرية تامة، وهذه القبائل غير العربية والتي لا تعترف بالحدود السياسية التي فرضت من قِبل الدول الاستعمارية للفصل أحياناً بين المكونات وامتداداتها القبلية، إضافة إلى ما تعانيه المنطقة من إهمال وتهميش بفعل السياسة التي تمارسها السلطة المركزية، ما جعل السكان المحليين يتمسكون بتركيبتهم القبلية، والعمل على ربط أواصر التعاون، والارتباط مع امتداداتهم في دول الجوار، فطبيعة حياتهم البدوية، وتجوالهم في الصحراء بحثاً عن الكلأ والماء لقطعانهم جعلهم الأكثر خبرة في الدروب والمسالك الصحراوية، ما أتاح الفرصة للعصابات الإجرامية المحلية والدولية، والجماعات المتطرفة، باستغلال البعض منهم كإدلاء لتحقيق أهدافهم غير المشروعة. (المركز الليبي لدعم القرار، 2017، ص6)

فالحدود باستغلال السكان المحليين ستظل مفتوحة على مصرعيها لهذه العصابات، إلّا إذا قامت الحكومة المركزية بواجباتها في معرفة الأسباب والدوافع، لما آلت إليه الأوضاع الحدودية، التي تخترق مناطق صحراوية منبسطة، تكاد تكون خالية من السكان والقرى والواحات، والتي إنْ وجُدت فهي لا تمثّل إلّا بقع صغيرة متباعدة استطاعت تسخير

إمكانياتها البسيطة من أجل التأقلم مع الظروف الصحراوية القاسية، فالحكومة المركزية منذ 2011م، لم تستطع أنْ تمد نفوذها إلى الحدود، أو البدء في معالجة الإشكاليات، التي تسببت في انهيار المنظومة الحدودية، التي هي نتيجة للصراعات على المال والسلطة، والتهميش المستمر، وعدم الاهتمام بمعالجة الإشكاليات التي تعانيها التجمعات السكانية منذ فترة طويلة.

وينبغي أنْ ندرك الهدف النهائي الذي يجب أنْ تطمح له السلطات الليبية هو أنْ تقوض بحزم الحوافز الراسخة لدي الأفراد والمجموعات القبلية، وعدم الانخراط في الأنشطة غير الشرعية، وما تمارسه العصابات الإجرامية من تجارة البشر، إلى المخدرات، وتجارة الأسلحة والذهب والمشتقات النفطية، وإيواء للمتطرفين، اللذين يهددون الأمن والاستقرار، ليس في ليبيا وجنوبها فحسب، بل في كافة الأنظمة في الدول المجاورة، ودول البحر المتوسط، وهذا الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلّا بخلق جنوب مستقر ومزدهر يشعر سكانه بأنّهم جزء مهم من المعادلة الليبية، فالفوضى والانفلات الأمني الحدودي، وانعكاساته المباشرة على الجنوب الليبي تنذر بمخاطر كبرى، شمولاً للتغير في التركيبة الديموغرافية، فنزوح أعدد كبير من السكان الأصليين شمالاً، لعدم توفر الاحتياجات الأساسية، وانقطاع الكهرباء وغاز الطهو، وتدني خدمات التعليم والصحة، وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، خاصة من تشاد والنيجر، وما تحمله تلك المجموعات البشرية المهاجرة، من أمراض وعادات وسلوكيات، وتقاليد مغايرة للمجتمع الليبي، إضافة إلى ارتفاع معدلات التهريب، وسيطرة المجموعات المتطرفة على المشهد العام، عوامل تنذر بالخطر، ليس على المدن والقرى الجنوبية، بل ليبيا عموما؛ وإذا لم يستشعر صانعوا القرار، من السلطات المحلية والمركزية، والقوى الإقليمية والدولية، بخطورة المشكلة ومعالجة ما يترتب عنها وبأسرع وقت ممكن فإنّ المعالجة ستكون شبه مستحيلة.

## المراجع والمصادر:


- الأعور، مُحَّد علي، (2018)، **الحدود الليبية المصرية**، مجلة كلية التربية، طرابلس، العدد التاسع.
- الأعور، مُحَّد علي، (2023)، **مرزق المدينة المحطة الرئيسة علي طرق القوافل**، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للدراسات التاريخية.
- بالنور، خالد مُحَّد، (2020)، **الإشكاليات الناتجة عن الحدود السياسية الدولية الليبية**، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعة طرابلس.

– بيشون، جاك، (1991)، **المسألة الليبية في تسوية السلام**، ترجمة: علي ضوي، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

– حرير، ناجي مسعود، (2002)، **أوزو كما في خاطري**، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

– حمدان، جمال، (1994)، **الجماهرية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة.

– الحوات، علي، وآخرون، (2008)، **الهجرة الأفريقية إلى شمال القارة انعكاسات ومضامين**، مركز البحوث العلمية، طرابلس.

– الدناصوري، جمال الدين، (1967)، **جغرافية فزان**، دار النشر والتوزيع، بنغازي.

– سلامة، سعيد أحمد، (2015)، **الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا وانعكاساتها على الجنوب الليبي**، مركز دراسات الجنوب الليبي للبحوث والتنمية، العدد الأول.

– السماك، مُحَمَّد ازهر، (2010)، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، دار الامل للنشر والتوزيع.

– سمت؛ لين، (1971)، **اساسيات علم السكان**، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية.

– عبد الهادي، غالية مُحَمَّد، (2019)، **الحدود الليبية التشادية 1935. 1994م**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة سبها.

– العزابي، مُحَمَّد، (2019)، **النزاع الحدودي بين تشاد . ليبيا قضية أوزو 1969 . 1994م**، أكاديمية الدراسات العليا، جنزور.

– غربي، حمد، (2012)، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر نموذجاً**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، العدد 8.

– الفيتوري، عبدالقادر، (2013)، **فزان، الجنوب الليبي**، تحرير ثوار 17 فبراير، عين على فزان.

– كول، بيتر، (2013)، **فوضى خطوط الحدود وتأمين حدود ليبيا**، مجلة شؤون دولية، العدد الأول.

– المطردي، حواء، (2013)، **الحدود البرية الليبية غير المحددة (الحدود الليبية . الجزائرية)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، أكاديمية الدراسات العليا، مصراتة.

– المركز الليبي لدعم القرار، (2017)، إدارة الدراسات والبحوث الاستراتيجية الحدود الليبية البرية...الواقع والتطلعات، العدد 2 فبراير.

– موسى، حسين خلف، (2014)، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو والوسائل السلمية في التسوية**، المركز الديموقراطي العربي، الدراسات البحثية، برلين.

– المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، (2023)، **أزمة تأمين الحدود الجنوبية لليبيا**، طرابلس.

– النجار، فاطمة، (2005)، **الهجرات الأفريقية إلى الجماهرية أسبابها . خصائصها . نتائجها**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.